لوكسرته لمازدت على مراجعة اللفظ الأول فالفرق بينهما ان علامة التأنيث تلحق بعد كمال البنية وتمام الصورة نحو قائمة وقاعدة وكذلك ياء الاضافة وكذلك الالف والتاء نحو هندات وزينبات فاذا انت حذفت شيئاً من ذلك فانك لم تعرض لنفس الصيغة بتحريف وانما حذفت زيادة عليها بعد الفراغ منها ثم جئت بغيرها مما يقوم مقامها فكانك لم تحدث عملاً وليس كذلك باب مفاعل لانك متى اردت تكسيرها له لزمك حذف الفها ونقص المشاهدة من صورتها واستئناف صيغة اخرى مستحدثة ومع ذلك فان اللفظ الاول والثانى واحد وانت قد هدمت الصورة واستأنفت صورة اخرى مثل المستهلكة وكذلك ما جاء من تكسير فُعْل على فُعْل كالفُلْك فى قول سيبويه لما كسرته على فُلْك فانت انما غيرت اعتقادك ولم تغيّر الصورة كما غيرت صورة مساجد حين كسرته على مفاعل لانك حذفت الالف واتيت بالف اخرى وانما الف مساجد كالف عذافر ومن غلبة حكم الطارئ حذف التنوين للاضافة لانهما ضدان من حيث ان التنوين مؤذن بتمام ما دخل عليه والاضافة حاكمة بحاجة المضاف الى ما بعده لم يجتمعا وايضا فان التنوين علم التنكير والاضافة موضوعة للتعريف فتدافعا فكان الحكم للطارئ وهو الاضافة لان الافراد اسبق من الأضافة كما ان التنكير اسبق من التعريف فاعرف ذلك وجميع ما قدمناه يدل على فساد قول الفراء فى قول الله عزوجل ان هذان لساحران انه اراد ياء النصب فحذفها لسكونها وسكون الالف لان الياء هى الطارئة على الف ذا فكان يجب ان يحذف الالف لمكانها

باب فى الشئ يَرِدُ فيوجب له القياس حكما ويجوز ان يأتى بضده ۞ ايقطع بظاهره ام يتوقف الى ان يرد السماع بجلية حاله وذلك نحو عنتر وعنبر و خنزبر وخنبتر وبلتع وقرناس فالوجه ان يحكم فى جميع هذه النونات والتاآت بانها اصول مع تجويزنا ان يرد دليل بالزيادة كما ورد فى عنسل وعنبس ما يدل على زيادتها وهو الاشتقاق من عبس وعسل وكما قطعنا على زيادة نون قنفخر ۞ لقولهم امرأة قُفاخرية وكذلك تاء تألب لقولهم ألَبَ الحمار طريدته يألبها وكذلك يجوز ان يرد دليل يقطع به على نون عنبر بالزيادة وان المحكوم به الان خلاف ذلك اذ لو كان اصل لما تاخر امره ولو وجد فى اللغة ما يقطع له به وكذلك

الف

الف أاأة هى عند الخليل منقلبة عن واو حملا على الاكثر وغير منكر ان يرد السماع بما يدل على كونها منقلبة عن ياء ويجئ على قياس هذا ان بيتاً وشيخاً ظاهرهما ان يكونا فَعْلا مما عينه ياء ولا يمنعنا هذا من ان نجيز كونه فَيْعَلاً مما عينه واو كميت وهين ولكن لما وجدنا فى تصريفه نحو شيوخ واشياخ وشيخة قطعنا بكونه من باب بيع وكيل واذا كان سيبويه قد حمل سيدا على انه من الياء تناولا لظاهره وان كان كونه فُعْلا مما عينه واو كريح وعيد كان حمل شيخ على الياء اولى لمجئ الفتحة قبله

باب فى الاقتصار فى التقسيم على ما يقرب ويحسن دون ما يبعد ويقبح وذلك مثل ان نذكر ما يحتمله مروان من التمثيل فنقول لا يخلو ان يكون فعلان او مفعالاً او فعوالاً فنفسد الاخيرين بعدم النظير ولا نذكر فى محتملاته مفعلان ولا مفوالاً ولا فعوان ولا مفوان لانها امثلة غير موجودة ولا قريبة من الموجود بخلاف مفعال وفَعُول لان مفعالا قريب من مِفعال وفعوالا قريب من فِعوال وفُعوال كقِرواش وعِضواد وتقول على ذلك فى قوله ۞ يبرى لها من أيمنٍ واشمل ۞ لا يخلو ان يكون أفعُلاً او فعلناً او ايفلاً او فَيْعُلاً اما أفعُلاً فكثير النظير كاكلب وافرخ وايفلاً كأينق فى احد قولى سيبويه وفَعْلَن قريب من فَعْلَن كخلبن وعلجن قال

وخلطت كل دِلاثٍ علجن ۞ تخليط خرقاء اليدين خلبن

وكذلك فيعلا قريب من فيعل وايضا فقد قالوا ايلى وهو فيعلى وقالوا هيردان وهو فيعلان ولا يجوز ان نذكر فيها ايفعا ولا فعملا ولا ايفما ولا يجوز ذلك لعدم نظيرها وعدم ما يقاربها وكذلك تقول لا يخلو عِصِيّ ان يكون فُعُولا كدُلِيّ او فِعِيلا كشِعير وبِعير او فِليعاً كقِسِيّ اصلها قووس ثم غير الى قسوّ على فلوع ثم الى قِسِيّ او فِعِلاّ كطِمِرّ ولا نذكر فيها فعليًا لانه غير موجود ولا قريب من الموجود الا ان تقول انه قريب من طِمِرّ وتقول فى تمثيل أوِيّ من قوله كما تدانى الحِدَأ الأوِيّ لا يخلو ان يكون فَعولا كثَدِيّ او فِعِيلا كشِعير او فِعِيّا كمِئِيّ فى النسب الى مائة اذا لم ترد اللام او فِعِلّا كطِمِرّ ولا تذكر فيها فوعلاً ولا افعلاً لان هذه لا نظير لها ولا ما يقاربها

باب فى خصوص ما يقع فيه العموم من احكام صناعة الاعراب وذلك كما تقول فى تخفيف همزة صلاءة وعباءة لا تلقى حركتها على الالف لان الالف لا تكون مفتوحة فهذا يوهم انها قد تحرك بغير الفتح وكذلك لو قلت لان الالف لا تلقى عليها حركة الهمزة لاوهم ان حركة غير الهمزة قد تلقى عليها وانما ينبغى ان تقول

Copyright © King Saud University